

حصار الهيئة العامة للتنمية الصناعية

عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢



KF_33 -

KF_76 -

KF_92 -

Object_D3V2



ASSA 10 ASS 4

فريق العمل

رئيس مجلس الإدارة
مهندس / محمد عبد الكريم
رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية

رئيس فريق العمل
أ / هبة لطفي
مدير عام
الإدارة العامة للتوثيق والنشر

فريق العمل

تصميم جرافيك
مها محسن
إلهام أكرم

إعداد وصياغة المحتوى
شيماء صبري
أمنية هاني

الإحصاء والتقارير
عماد حمدي

المراجعة
محمد كمال
المستشار الفني لرئيس الهيئة

المحتويات

١	كلمة رئيس الهيئة
٢	انفوجراف لأهم إنجازات الهيئة
٦	شواهد على أداء الهيئة
	قطاع الأراضي والوحدات الصناعية
٨	تيسيرات قطاع الأراضي والوحدات الصناعية
١٠	رخص البناء
١١	الأراضي الصناعية
١٢	المجمعات الصناعية
١٣	المطورين الصناعيين
	قطاع التراخيص الصناعية
١٦	تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية
٢١	رخص التشغيل
٢٢	السجل الصناعي
٢٣	التصنيع المحلي
٢٧	الشؤون الفنية
٢٨	حماية البيئة
٣١	الحماية المدنية
٣٣	التحول الرقمي
٣٤	لوحة مؤشرات خدمات الهيئة
٣٦	الأرشفة الإلكترونية
٣٨	الاتفاقيات الدولية
٤٢	مشروع مدينة الجلود بالروبيكي
٤٣	برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر
٤٣	ترفيق المناطق الصناعية
٤٤	خدمة العملاء



كلمة رئيس الهيئة

انطلاقاً من رغبتنا الجادة في تحقيق خطط التنمية الصناعية المستدامة في مصر، وفي ظل السعي المستمر نحو التطوير والتيسير على المستثمرين لدعم منظومة الصناعة، لما لها من دور بالغ في دعم أسس التنمية الاقتصادية التي تعد واحدة من ركائز الجمهورية الجديدة وإحدى المقاصد الرئيسية للصناعة... شهدت الهيئة العامة للتنمية الصناعية تحقيق نقلة نوعية في أدائها بفضل جهود أبنائها المخلصين الذي تم وفق رؤية جديدة وضعت نصب أعينها دعم الصناعة المصرية وخدمة المستثمرين.

استطاعت الهيئة تحقيق تلك النقلة النوعية من خلال الاهتمام بجودة ما تقدمه من خدمات وتطوير عدد كبير من آليات العمل منها تيسير إجراءات إقامة المنشآت الصناعية، إتباع الأساليب اللازمة في التعامل مع مجموعة كبيرة من تحديات المجتمع الصناعي، الانتهاء من العديد من المهام المرتبطة بميكنة الإجراءات في ظل الخطة العامة للتحويل الرقمي للهيئة وتيسير الحصول على الأراضي ورفع كفاءة المناطق الصناعية. جاء ذلك أيضاً، تزامناً مع توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع منظمات القطاع الصناعي لدعم التوجهات الهادفة لزيادة نسبة إسهام الناتج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي. بالإضافة إلى تكثيف الزيارات الميدانية للمناطق الصناعية لتقديم الدعم الفوري والمنظم من خلال كافة السبل الممكنة.

يسعدني أن أستعرض معكم في هذا الملف بعضاً من إنجازات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وأود أن أتوجه بالشكر لكل من أسهم في إخراج هذا العمل، والشكر واجب وموصول للسادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة والوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة والسادة مستثمري القطاع الصناعي لدعمهم المستمر وجهودهم المبذولة للعمل على اجتياز تلك المرحلة بنجاح. وما زالت تطلعاتنا للمستقبل تتجاوز ما حققناه بكثير، أسأل الله التوفيق والسداد فيما هو قادم.

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية

مهندس / محمد عبد الكريم

أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022



تطوير ومراجعة الدورة المستندية لإجراءات إصدار رخص التشغيل



أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022



نسبة تحقيق طلبات المستثمرين بإصدار رخص بناء جديدة **91.4 %**

من إجمالي طلب **408**

بإجمالي رخصة **373**

تم مد فترة توفيق أوضاع المصانع السابق حصولها على رخصة تشغيل من أجهزة المدن أو الوحدات المحلية لمدة عام

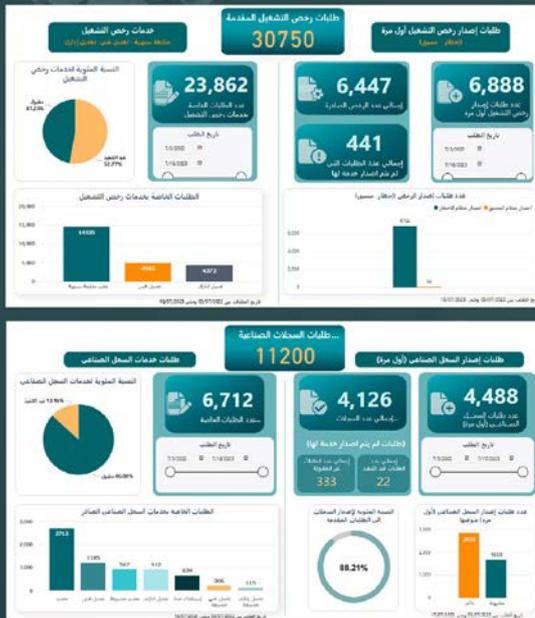
تم تفعيل 8 مكاتب اعتماد



أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022 (السجل الصناعي)



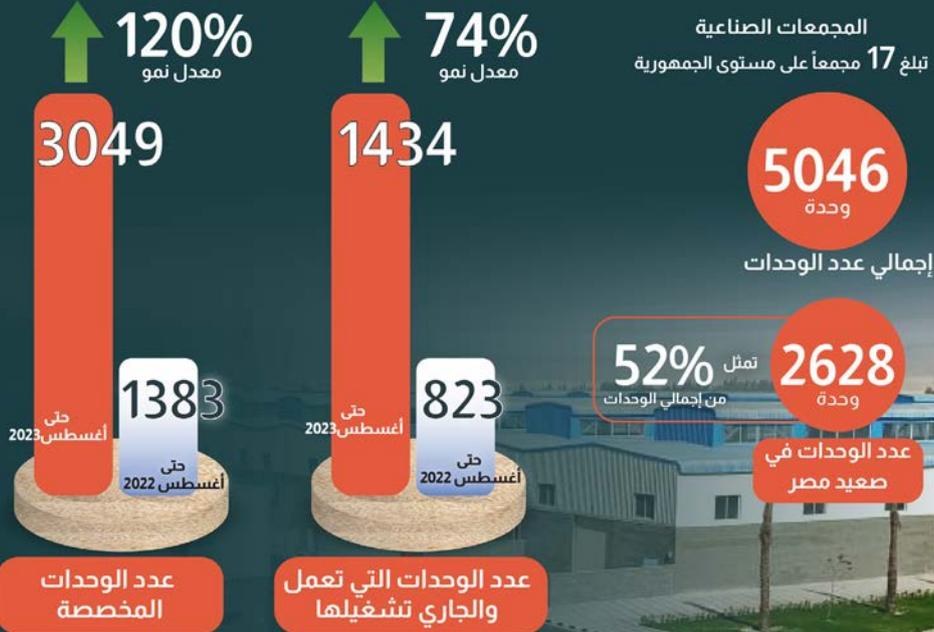
أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022 (لوحة مؤشرات خدمات الهيئة) (Dashboard)



تم استحداث لوحة مؤشرات لإدارة ومتابعة الطلبات الواردة للهيئة والخدمات المقدمة وزمن تنفيذها

التحول الرقمي من خلال التمثيل المرئي للبيانات Data Visualization

أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022 (المجمعات الصناعية)



أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022 (تيسيرات المجمعات الصناعية)



أهم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال العام المالي 2023/2022 (خدمات الأراضي الصناعية)



العائد المتوقع من مجمل المشروعات التي تم تخصيص أراضي صناعية لها خلال العام المالي 2023/2022 يتمثل في

41
مليار جنيه

47
ألف

حجم الاستثمارات فرصة عمل

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)
المستقطبة من 12 دولة

10
آلاف

25
من خلال

توفير
فرصة عمل

شركة

شواهد على أداء الهيئة

منظومة الشكاوى الحكومية برئاسة مجلس الوزراء

موقف انجاز شكاوي البوابة الالكترونية لشكاوي المستثمرين



sherif abodeif <shzeid@idsc.net.eg>
Thu 7/13/2023 2:20 PM

To: IDA Info;

Flag for follow up. Start by Thursday, July 27, 2023. Due by Thursday, July 27, 2023.

← REPLY ← REPLY ALL → FORWARD ***

Mark as unread

السادة الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تحية طيبة وبعد

في إطار التعاون المستمر والبناء بين منظومة الشكاوي الموحدة والبوابة الالكترونية لشكاوي المستثمرين والهيئة العامة للتنمية الصناعية. أود أن أحيي سيادتكم علماً بأن الهيئة استقبلت عدد 125 شكوي من خلال البوابة الالكترونية لشكاوي المستثمرين بالوحدة الدائمة لحل مشاكل المستثمرين وتم دراسة تلك الشكاوي من قبل المختصين بالهيئة والانتهاء من حل عدد 123 شكوي وبمراجعة هذه الردود والإجراءات من قبل مستوى البوابة الالكترونية تحقق سلامة الإجراءات والرغبة الصادقة من الهيئة في مساعدة المستثمرين في حل مشاكلهم والاخذ بأيديهم لدفع عجلة الاستثمار.

كما سبق وان وافقنا الهيئة برد الشكوتين الجاريين واللذين يتم فحصهما الان للتنفيذ والاعلاق. وبذلك تكون نسبة انجاز الهيئة لشكاوي المستثمرين علي البوابة الالكترونية لشكاوي المستثمرين 98% ولسيادتكم وجميع السادة العاملين بالهيئة بالبوابة الالكترونية خالص الشكر والتقدير علي هذا الجهد الملموس والرهبات التي تم ترجمتها لدفع عجلة الإنتاج وتحفيز المستثمرين علي ضخ مزيد من الاستثمارات في ظل إدارة راشده تعمل علي تذليل العقبات وحل المشكلات بشكل مبكر بالتوازي مع ما تضمنته القوانين والنواحي المعمول بها في الدولة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير

دكتور / شريف حمدي
مدير متابعة الشكاوي
منظومة الشكاوي الحكومية
البوابة الالكترونية للوحدة الدائمة لحل مشاكل
المستثمرين برئاسة مجلس الوزراء

تحليل صفحات التواصل الاجتماعي

تعكس الأنشطة الرقمية المتعددة التي تقوم بها الهيئة العامة للتنمية الصناعية ملاحظات زوار وسائل التواصل الاجتماعي على النحو التالي:-

1. تعزيز التواجد الرقمي للهيئة.
2. الترويج لعملية التغيير التي تشهدها الهيئة من خلال حملة توعية لعملية التحول (هيئة جديدة داخلياً وخارجياً).
3. حملة إعلامية للترويج لخدمات وأنشطة الهيئة، تركز على عمل المنشورات التي توضح تيسير الإجراءات.

تأثير الاستراتيجية الرقمية الجديدة:-

البيان	قبل	بعد
عدد المنشورات	2531	3000
ردود الفعل السلبية (ووفقاً لتحليل المضمون)	%51	%5

قطاع الأراضي والوحدات الصناعية



تيسيرات قطاع الأراضي والوحدات الصناعية

أولاً : تيسيرات قطاع الأراضي الصناعية

أ - الخريطة الصناعية

أعدت الهيئة العامة للتنمية الصناعية حزمة من التيسيرات المالية والمستندية، فقد تم اعتماد وتقديم حوافز للمستثمرين لانتهاه من إثبات الجدية على الأراضي المخصصة.

التيسيرات المالية:

- خفض تكاليف دراسة الطلب من ٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه.
- إلغاء مقابل تقديم العروض الذي وصل سابقاً إلى ١٠٠٠ جنيه.
- خفض جدية الحجز من ١٠٠ ألف جنيه ليصبح ١٠٪ من إجمالي ثمن الأرض.
- الإعفاء من تقديم خطاب ضمان بنكي للتيسير مع اتخاذ ما يلزم لإثبات الجدية.

التيسيرات المستندية:

- الاكتفاء بتقديم نظام مبسط لملاح المشروع بدلاً من تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية كاملة ببيانات المشروع.
- الإعفاء من تقديم الاستعلام الانتمائي.
- تيسير الملاءة المالية ويتم الاكتفاء بتقديم كشف حساب يغطي ١٥٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع.
- إتاحة التقديم الإلكتروني من خلال موقع الخريطة الاستثمارية.

ب - لجنة تخصيص الأراضي الصناعية:

- تم تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كافة جهات الولاية وهي (هيئة المجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وزارة التنمية المحلية).
- تختص باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بعد استيفائهم القرارات والمستندات التي تحددها اللجنة.
- وتخصص الأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بنظامي التملك وحق الانتفاع على أن لا يتم الإعلان عن الأراضي الصناعية للمستثمرين إلا بعد تسعير كافة الأراضي الصناعية على مستوى الجمهورية، واعتماد التسعير من السيد رئيس مجلس الوزراء.
- قرار رقم ٣٣٠٨ لتسعير الأراضي.

مهام اللجنة:

- بحث الطلبات المقدمة من المستثمرين على الأراضي لعمل توسعات والبت فيها، وتتولى اللجنة دراسة الطلبات وفقاً لأحد المعايير التالية:
- أن تكون قطعة الأرض المطلوبة توسع لمصنع قائم بالفعل.
- أن يقوم المشروع بتصنيع منتج يسد فجوة استيرادية.
- المشروعات التي تعزز التصدير وكذا المشروعات التي تعتمد على نقل التكنولوجيا الجديدة.

ثانياً: المجمعات الصناعية

يهدف هذا المشروع إلى تقديم حل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والمصانع الصغيرة من ناحية أخرى، فضلاً عن المساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية والصناعات ذات القيمة المضافة والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين من إظهار قدراتهم الإبداعية للابتكار والارتقاء بالصناعة المصرية وتعميق المنتج المحلي.

تيسيرات المجمعات الصناعية

- السماح للمستثمر بأن يتقدم بطلب تخصيص الوحدة بالبطاقة الشخصية وذلك في حالة عدم حصوله على سجل تجاري للتيسير مع اتخاذ ما يلزم .
- منح المستثمر مهلة قدرها ثلاثة أشهر للحصول عليه وإثبات الكيان القانوني الجديد على سند الحيازة (محضر الاستلام - عقد الإيجار) بعد الاستلام.
- منح تيسيرات في إعداد دراسة الجدوى بوضع نموذج مبسط ومرفق بكتابة الشروط معد مسبقاً بدلاً من اشتراط التقدم بدراسة جدوى معتمدة من مكتب استشاري.
- تخفيض ثمن كراسة الشروط من ٢٢٨٠ جنيه شاملة الضريبة المضافة إلى ٣٤٢ جنيه أو ٥٧٠ جنيه وفقاً لكل مجمع صناعي.
- تخفيض مبلغ التأمين للوحدة من ٥٠٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه
- تم إعادة النظر في منظومة التسعير الحالية للإيجار بالمجمعات الصناعية وإجراء تخفيضات تصل إلى ٣٠٪ من القيمة الإيجارية لتتراوح ما بين ١٧,٥ إلى ٢٤ جنيه/م^٢ بناءً على موافقة مجلس الوزراء.
- منح إعفاء من الإيجار لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستلام وتم تمديدها لتصبح تسعة أشهر لدعم القطاع الصناعي.

تيسيرات إضافية خاصة بمستثمري مجمع المحلة الكبرى الصناعي:

- قرر مجلس الهيئة منحهم حزمة من التيسيرات جاءت على النحو التالي:
- الإعفاء من سداد القيمة الإيجارية لمدة تسعة أشهر اعتباراً من تاريخ استلام الوحدة أو اعتباراً من ٢٠٢١/٩/١ في حال استلام الوحدة قبل ذلك التاريخ.
 - تثبيت القيمة الإيجارية لمدة عامين من تاريخ الاستلام على أن يتم تطبيق الزيادة السنوية ٥٪ لمدة ٥ سنوات.
 - للاستفادة من التيسيرات السابقة يتم إثبات الجدية (الحصول على رخصة التشغيل بمعاينة فنية /أو سجل صناعي) وسداد كافة المتأخرات المالية، ويجوز سداد المستحقات المتأخرة بفائدة ٧٪ فقط لمدة عام شريطة التقدم بطلب للهيئة للاستفادة من التيسيرات في موعد أقصاه ٢٠٢٣/٧/٢٥ .

في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها العالم وتيسيراً على المستثمر تم منح المشروعات الصناعية تيسيرات لمساعدتها في الانتهاء من إثبات الجدية على الأراضي أو الوحدات الصناعية المخصصة لها (بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٢٦) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٥ بالإضافة إلى قرار رئيس الهيئة (١٣٣) بتاريخ (٢٠٢٣/٢/١٢) وهي كالتالي :

- ٦ أشهر مهلة مجانية للمشروعات الصناعية سواء داخل أو خارج البرنامج الزمني طبقاً لمرحل التنفيذ والساري تخصيصها ولم يصدر قرار بسحبها.
- الإعفاء من ٥٠٪ من الغرامات المقررة مع إمكانية التقييد لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.
- الإعفاء من ٧٥٪ من الغرامات المقررة في حالة السداد الفوري.
- مد العمل بأحكام المادة الثانية من القرار الإداري رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٢٣ لمدة ٣ أشهر تبدأ من تاريخ انتهاء مدة العمل بها السابقة، وذلك وفقاً للقرار الإداري رقم ٤٣٧ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٢ .

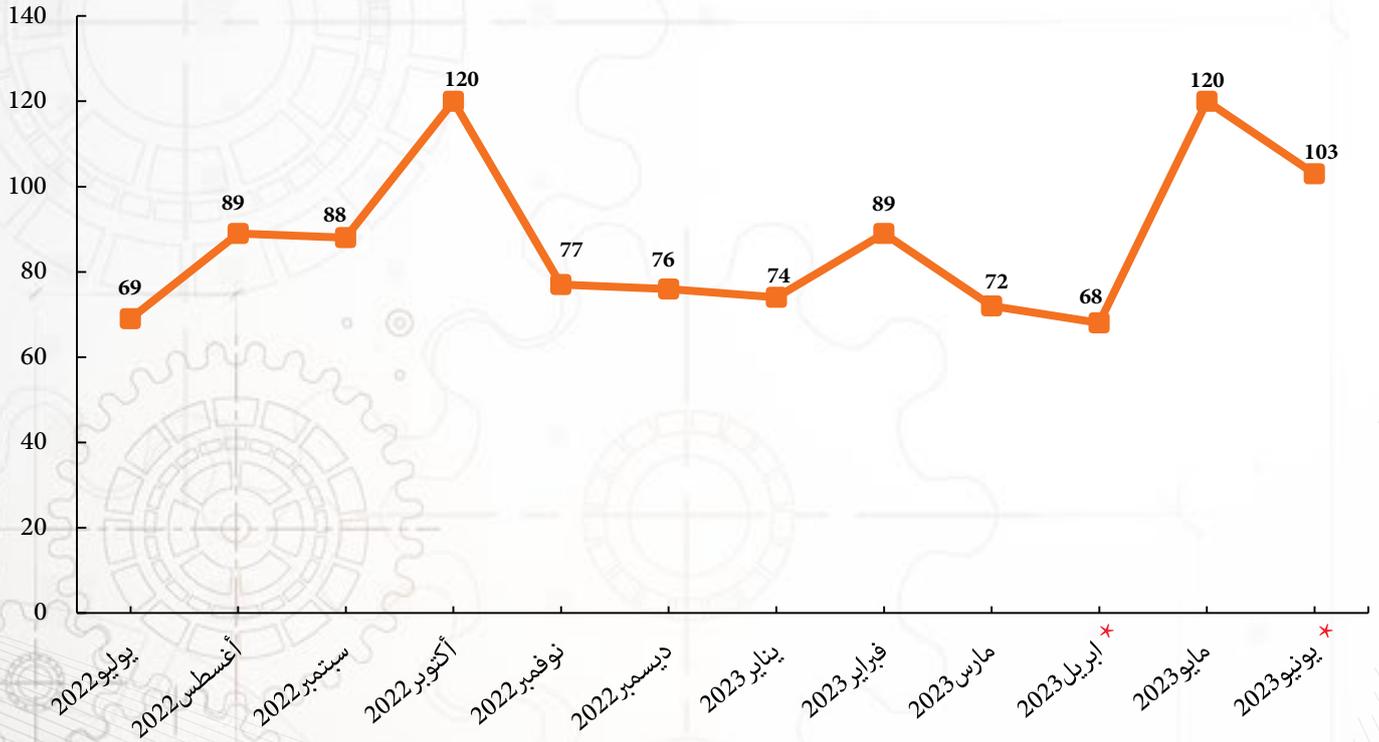


رخص البناء

إجمالي عدد رخص البناء خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
1045	عدد رخص البناء

تطور عدد رخص البناء
خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



نسبة تحقيق طلبات المستثمرين بإصدار رخص بناء جديدة

91.4% خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

* أشهر مناسبات وأعياد



الأراضي الصناعية

تخصيص الأراضي الصناعية

معدل النمو %	من 2022/7/1 حتى 2023/6/30	من 2021/7/1 حتى 2022/6/30	البيان
↑ 524 %	936	150	عدد قطع الأراضي المخصصة
↑ 329 %	3 مليون م2	700 ألف م2	مساحة الأراضي المخصصة
↑ 413 %	41	8	قيمة الاستثمارات (بالمليار جنيهه)
↑ 176 %	47	17	عدد العمالة (بالألف)

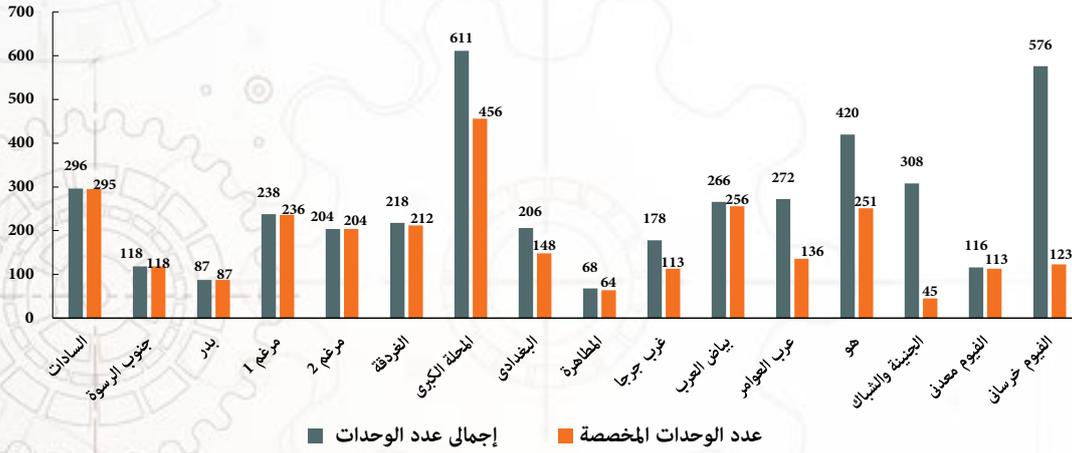


المجمعات الصناعية

المجمعات الصناعية حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠

م	المحافظة	المجمع	إجمالي عدد وحدات المجمع	إجمالي عدد الوحدات المخصصة	إجمالي عدد الوحدات الشاغرة
1	المنوفية	السادات	296	295	1
2	بورسعيد	جنوب الرسوة	118	118	0
3	القاهرة	بدر	87	87	0
4	الاسكندرية	مرغم 1	238	236	2
5		مرغم 2	204	204	0
6	البحر الأحمر	الغردقة	218	212	6
7	الغربية	المحلة الكبرى	611	456	155
8	الأقصر	البغدادي	206	148	58
9	المنيا	المطاهرة	68	64	4
10	سوهاج	غرب جرجا	178	113	65
11	بنى سويف	بياض العرب	266	256	10
12	أسيوط	عرب العوامر	272	136	136
13	قنا	هو	420	251	169
14	أسوان	الجنينة والشباك	308	45	263
15	الفيوم	الفيوم (معدني)	116	113	3
16		الفيوم (خرساني)	576	123	453
الإجمالي			4182	2857	1325

إجمالي عدد الوحدات بكل مجمع وعدد الوحدات المخصصة



- بلغ عدد الوحدات المخصصة حتى (يونيو ٢٠٢٣) **2857** وحدة مقارنة بعدد الوحدات المخصصة حتى (يونيو ٢٠٢٢) **1556** وحدة، حيث بلغ معدل النمو **84%**
- بلغ عدد الوحدات التي تعمل، والجاري تشغيلها حتى (أغسطس ٢٠٢٣) **1434** وحدة مقارنة بعدد الوحدات التي تعمل، والجاري تشغيلها حتى (أغسطس ٢٠٢٢) **823** وحدة، حيث بلغ معدل النمو **74%**

ملحوظة :

- جاري العمل على استكمال الأنشطة الترويجية للمجمعات الصناعية لدعم الأهداف التنموية القومية من المجمعات الصناعية.
- جاري الإنتهاء من أعمال ترفيق مجمع حوش عيسى بمحافظة البحيرة تمهيداً لطرحة فور استلامه.

المطورين الصناعيين

- شركات قطاع خاص أتاحت لها الهيئة أراضي صناعية من خلال مناقصات عالمية لتقوم :-
- ترفيق وتطوير المنطقة (طرق - مياه - صرف - كهرباء - غاز ... الخ).
- إدارة المنطقة وتقديم الخدمات اللوجيستية والأمنية وأعمال الصيانة ، والتسويق والترؤيج محلياً وعالمياً.

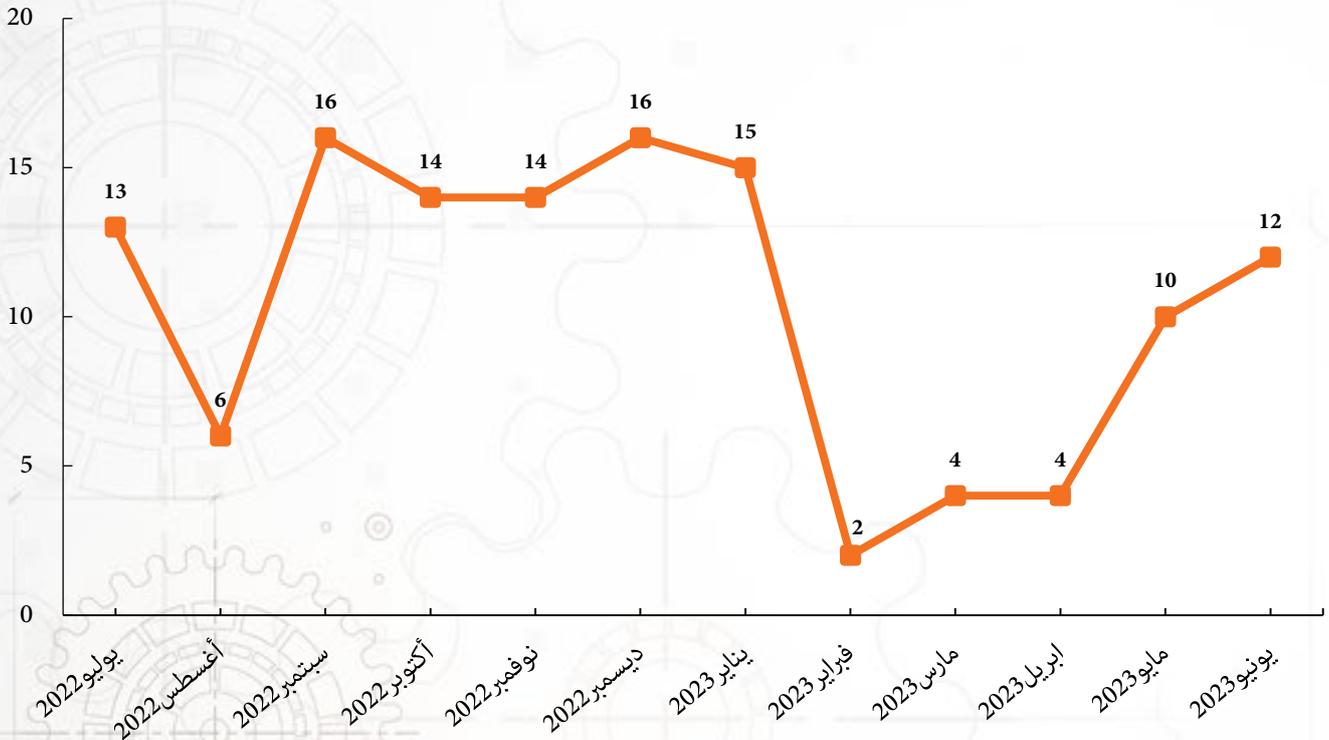
عقود شركات المطورين

الموقف التنفيذي لشبكات المرافق حتى يونيو 2023	موقع المشروع	مساحة الأرض المستلمة (مليون م ²)	تاريخ التعاقد
الإنهاء من معظم شبكات المرافق	السادس من أكتوبر	5.5	2007 (مرحلة أولى)
	العاشر من رمضان	3.1	
انجاز أكثر من 95% من شبكات المرافق	السادس من أكتوبر	3.2	2009 (مرحلة ثانية)
	العاشر من رمضان	2	
استمرار المطور شركة أوركيد الكويتية في تنفيذ المشروع وإنجاز 80% من المرافق الداخلية وتوصيل المياه الخارجية	العاشر من رمضان	0.5	2010 (مرحلة ثالثة)
استمرار المطور ايتامكو في تنفيذ المشروع وبدء تشغيل جزء من المشروع وإنجاز 90% من المرافق الداخلية	السادات	0.7	2010 (مرحلة رابعة)
بدأ المطورين بمدينتي السادات والعاشر من رمضان في تنفيذ أعمال البنية التحتية	السادات	3.9	2018
	العاشر من رمضان	4	

إجمالي عدد عقود بيع الأراضي الموقعة بين المطور والمستثمر
(اعتماد العقود من الهيئة)
خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
1.1	المساحة (بالمليون م ²)
126	عدد عقود بيع الأراضي

تطور عدد عقود بيع الأراضي الموقعة بين المطور والمستثمر
خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



بلغ عدد عقود بيع الأراضي خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **126** عقد

مقارنة بالعام المالي السابق **100** عقد

بمعدل نمو بلغ **26%**

قطاع التراخيص الصناعية



تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية

أولاً : تراخيص مزاولة النشاط الصناعي:

- الترخيص بنظام الإخطار ويسري على المنشآت الصناعية التي لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر وتصدر من يوم إلى ٧ أيام.
- الترخيص بنظام المسبق ويسري على المنشآت الصناعية التي تمثل درجة كبيرة من المخاطر وتصدر خلال ٢٠ يوم عمل بسابقة لم تحدث من قبل نظراً لتوحيد جهة التعامل لتكون الهيئة هي المسئولة عن التنسيق مع الجهات الأخرى.

تحديث إجراءات منح التراخيص بنظامي الإخطار والمسبق

المستندات المطلوبة :

- سند حيازة المنشأة.
- مستخرج حديث وساري من السجل التجاري.
- شهادة العضوية في الغرفة الصناعية.
- الملف الفني والبيئي أو موافقة بيئية سابقة.
- تقرير الوقاية من أخطار الحريق أو موافقة حماية مدنية سابقة.
- خطاب عدم الحظر في حالة المنشآت خارج المناطق الصناعية.

ثانياً : الحوافز الممنوحة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في إطار القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧:

- إعفاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٥٠٪ من الرسوم المقررة لكل من الخدمات التالية (إصدار الترخيص أول مرة /التنازل عن الترخيص/ التعديل /المتابعة السنوية).
- أجاز القانون وضع اشتراطات خاصة تلائم طبيعة تلك المشروعات لتيسير أعمالها.
- مضاعفة الحد الأقصى للمهل الممنوحة لتوفيق أوضاع هذه المشروعات.
- للجان التظلمات استثناء هذه المشروعات من بعض الاشتراطات غير الجوهرية.

ثالثاً : تفعيل دور مكاتب الاعتماد:

مكاتب الاعتماد هي الجهات المرخص لها من الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالعمل في مجال فحص جميع الأمور الفنية والمستندات الخاصة بالتراخيص الصناعية التي يجوز أن يلجأ إليها طالب الترخيص للتأكد من استيفاء المنشأة الصناعية الشروط والإجراءات المطلوبة قانوناً واللازمة لإنشائها أو تشغيلها وإعطائه شهادة اعتماد مقبولة بذلك لتقديمها للهيئة العامة للتنمية الصناعية.

وقد تم إصدار القرار رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم شروط وقواعد وإجراءات الترخيص لمكاتب الاعتماد، وتسعى الهيئة لزيادة عدد مكاتب الاعتماد، وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة دائمة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية تتولى عدة مهام تتمثل في الآتي:

- إجراء التعديلات والتحديث اللازم لدليل تنظيم شروط وقواعد وإجراءات الترخيص لمكاتب الاعتماد
- تقييم المكاتب الاستشارية المتقدمة للتسجيل.
- إعادة تقييم المكاتب المرخص لها كمكاتب اعتماد.
- إجراء كل ما يلزم من تعديل أو تنظيم أو تحديث أو إضافة لمنظومة مكاتب الاعتماد.
- وضع إطار تعاقدي بين الهيئة ومكاتب الاعتماد لفحص المنشآت الصناعية نيابة عنها.
- وفي ١٩ مارس ٢٠٢٣ قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بدعوة المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة التي ترغب في إدراجها بسجل مكاتب الاعتماد للتقدم بطلبات التأهيل إلى الهيئة.

وتستطيع كافة المكاتب المتخصصة الراغبة في أن تُدرج بسجل مكاتب الاعتماد الحصول على نسخة من الدليل الإرشادي لمكاتب الاعتماد من مقر الهيئة في أي وقت خلال العام في مواعيد العمل الرسمية، على أن يتم استيفاء جميع المستندات المطلوبة، وتقديم مستندات التأهيل في موعد غايته شهر من تاريخ الحصول على الدليل الإرشادي.

ويعتمد الترخيص لمكاتب الاعتماد على توافر عناصر الخبرة والتأهيل في مقدمي خدمات الاعتماد المحتملين، كما يتم اعتماد مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة بناءً على تقييم قدراتها على أداء الخدمات المطلوبة، وتقوم الهيئة بالبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً المستندات والبيانات المطلوبة.

رابعاً : تطوير منظومة المعاينات الفنية:

تم توحيد نموذج المعاينة الفنية وربط معاينة كل من السجل الصناعي والرخصة ، الأمر الذي ترتب عليه توفير الوقت وإنجاز أكبر عدد من المعاينات، حيث تم تنفيذ ٧٤٧٥ معاينة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣٤٢١ معاينة خلال نفس الفترة عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة ١١٨٪ ، ويجري مشاركة هذا النموذج مع أصحاب المصانع للتعريف ببنوده خلال المعاينات. حيث تعتبر تلك المنظومة بمثابة تأسيس لقاعدة بيانات رقمية للمنشآت الصناعية مدون بها كافة بيانات وإحداثيات تلك المنشآت ، كما بدأ استخدام التابلت بشكل جزئي على أن يتم تعميمه في نهاية عام ٢٠٢٣ .

خامساً: إجراءات تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢، والذي نص على أن تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر بالتنسيق مع باقي الجهات المعنية لاستصدار كافة الموافقات والتصاريح المطلوبة على أن يوقع المستثمر إقراراً بمسئوليته التامة عن عمل المصنع وفق الاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة في هذا الشأن، ولتفعيل القرار المنوه عنه تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- فيما يخص الموافقة البيئية

قامت الهيئة منذ ١ / ٨ / ٢٠٢٢ بالتنسيق مع المستثمرين والاستشاريين للتقدم للهيئة للحصول على موافقة جهاز شئون البيئة بشكل منفرد تمهيداً للتقدم للحصول على رخصة التشغيل. تم تشكيل لجنة تضم (٢) باحث من جهاز شئون البيئة واستشاري بيئي متعاقد مع الهيئة، تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين أسبوعياً بمقر الهيئة لمراجعة الدراسات البيئية بالهيئة وتحصيل رسوم المراجعة لصالح جهاز شئون البيئة وإصدار الموافقات في مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ تقديم الدراسة مستوفاة.

ب- فيما يخص الحماية المدنية

تم تشكيل لجنة بعضوية كل من ضابط من الإدارة العامة للحماية المدنية واستشاري حماية مدنية متعاقد مع الهيئة، وممثلي إدارة الحماية المدنية بالهيئة، تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين أسبوعياً بمقر الهيئة لمراجعة تقارير أعمال الحماية من الحريق والبت فيها خلال مدة لا تتجاوز (١٥) يوماً، كما تم استحداث دليل استرشادي لإعداد التقرير الخاص بالحماية من أخطار الحريق المطلوب من المستثمر يعتمد من المهندس الاستشاري الخاص به. وبداية من ٢١/٨/٢٠٢٢ قامت الهيئة بالتنسيق مع المستثمرين والاستشاريين للتقدم للهيئة للحصول على اعتماد تقرير أعمال الحماية من الحريق بشكل منفرد تمهيداً للتقدم للحصول على رخصة التشغيل.

سادساً: لجنة اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية:

تم تفعيل لجنة اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية حيث صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٣٢٥) لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل اللجنة التي تختص بوضع الاشتراطات الخاصة بممارسة النشاط الصناعي.

ومن أهم قرارات اللجنة:

- تحديد الاشتراطات غير الجوهرية الخاصة بأعمال الحماية من الحريق حتى يتسنى للهيئة إصدار رخصة مؤقتة بنظام المسبق لمدة عام خلال (٢٠) يوم عمل وتكون الرخصة قابلة للتجديد بحد أقصى ثلاث سنوات تفعيلاً لأحكام المادة (١١) من قانون ١٥ / ٢٠١٧
- تبسيط الاشتراطات الخاصة بالمستلزمات الطبية والكواشف التشخيصية الصادرة عن هيئة الدواء المصرية والتي كانت تمثل أحد المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال.

سابعاً: توفيق أوضاع المصانع القائمة والسابق حصولها على رخصة تشغيل من أجهزة المدن أو الوحدات المحلية ولم تحصل على رخصة تشغيل من الهيئة:

صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٧، حيث نص على أن « تُضاف مادة جديدة (٢٢) مكرر (بمنح المنشآت الصناعية والتي لم تتقدم إلى الجهة الإدارية المختصة بطلب لتوفيق أوضاعها، مهلة لمدة عام للتقدم بطلب توفيق أوضاع، وذلك وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية)».

مميزات تعديل اللائحة:

مد فترة توفيق الأوضاع للمصانع السابق حصولها على رخص تشغيل ولم تقم بتوفيق أوضاعها في المدة المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ والتي بدأت في ٢٠١٧ وانتهت في ٢٠١٩.

ثامناً : تقنين أوضاع المنشآت الصناعية المقامة بدون رخصة تشغيل (القطاع غير الرسمي):

صدر قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها، والذي بموجبه يتم منح تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة سنة للمنشآت الصناعية غير المرخص لها، لتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية .
مميزات القانون:

القانون يخاطب المصانع القائمة غير الحاصلة على رخص تشغيل ويهدف مشروع القانون إلى شرعنة القطاع غير الرسمي وضمه تحت مظلة الدولة.

قرار رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن المنشآت الصناعية غير الرسمية ينص على:
-منح تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة سنة للمنشآت الصناعية غير المرخص لها، القائمة وقت العمل بهذا القانون، بعد تقديم إقرار بالتزام المنشأة الصناعية بالاشتراطات البينية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة في هذا الشأن، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القرار.

تاسعاً : تبسيط إجراءات المتابعة السنوية

صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات المتابعة السنوية.
نص القرار :

على الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند اتخاذ إجراءات المتابعة السنوية للمنشآت الصناعية مراعاة عدم طلب أية مستندات إضافية عدا ما يفيد سداد رسم المتابعة السنوية، وتقديم المنشأة الصناعية إقرار يفيد استمرار ممارسة النشاط بذات الشروط والضوابط الواردة بالترخيص.

قرار ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن رسوم المتابعة السنوية والذي ينص على :
تحصيل رسوم المتابعة السنوية لمرة واحدة عن سنة أو أكثر وفقاً للآتي :

- بالنسبة لنظام الترخيص المسبق بحد أقصى ثلاث سنوات.
- بالنسبة لنظام الترخيص بالإخطار بحد أقصى ٥ سنوات.

مميزات إصدار القرار:

- قصر مستندات المتابعة السنوية على مستنديين فقط وهما:
١. إيصال سداد رسم المتابعة.
٢. إقرار المستثمر استمرار ممارسة النشاط بذات الشروط والضوابط الواردة بالترخيص.

عاشراً: لجنة التظلمات

- تم إعادة تشكيل لجنة التظلمات من القرارات الصادرة من الهيئة تطبيقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية وطبقاً للقرار ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٢، وتقوم اللجنة بتلقي طلبات التظلم على النموذج المعد لهذا الغرض وقيدتها في السجل المخصص لذلك في تاريخ ورودها ومنح المتظلم ما يفيد استلام الطلب مثبتاً به رقم الطلب وتاريخ تقديمه.
- وتختص اللجنة بالنظر في جميع التظلمات المقدمة من المستثمرين في شأن التراخيص ومكاتب الاعتماد وغيرها من القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون.
- يتولى رئاسة اللجنة أحد نواب رئيس مجلس الدولة ينتدبه رئيس المجلس، وعضوية كل من ممثل عن الهيئة العامة للتنمية الصناعية يختاره رئيس الهيئة وممثل عن الجهة الإدارية ذات الصلة وممثل عن اتحاد الصناعات المصرية يختاره رئيس الاتحاد.

مميزات إصدار القرار:

سرعة البت في التظلمات المقدمة من السادة المستثمرين حيث يتم البت في التظلم خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وفي حالة الاستعجال يكون البت في خلال ٧ أيام.

أحد عشر: السجل الصناعي

يتم إصدار شهادات السجل الصناعي خلال ثلاثة أيام عمل من ورود الرأي الفني وبعد استيفاء المستندات المطلوبة وهي:

- رخصة التشغيل.
- مستخرج حديث وساري من السجل التجاري.
- شهادة عضوية اتحاد الصناعات سارية بعنوان المنشأة الصناعية.
- أصل آخر سجل صناعي في حال التعديل الفني أو التجديد.

صدر القرار الإداري رقم ٦١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات إصدار السجل المشروط حيث تم زيادة عدد المديرين المفوضين باعتماد السجلات المشروطة، فضلاً عن توحيد مدد إصدار السجل الصناعي المشروط على مستوى الفروع، وأصبحت أقل مدة يتم منحها ستة أشهر بعد أن كانت شهر واحد فقط منعاً لتعطيل مصالح المستثمرين.

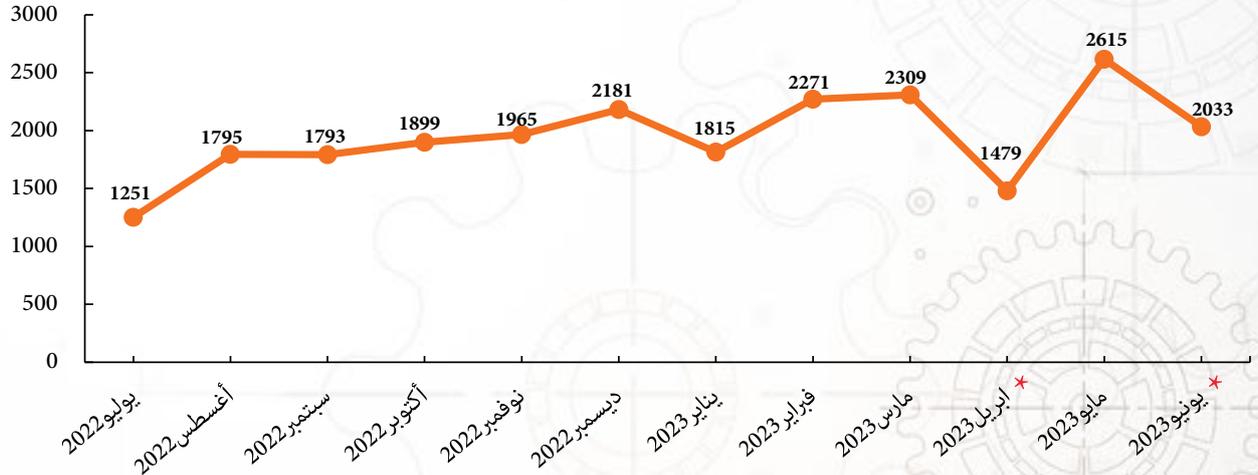


رخص التشغيل

إجمالي عدد خدمات رخص التشغيل خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	أنواع الرخص
6307	أول مرة
11101	متابعة سنوية
5163	تعديل
5	توفيق أوضاع
198	أول مرة
394	متابعة سنوية
170	تعديل
68	توفيق أوضاع
23406	الإجمالي

تطور عدد خدمات رخص التشغيل
خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



بلغ عدد خدمات رخص التشغيل خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **23406** رخصة
مقارنة بالعام المالي السابق **14384** رخصة .

بمعدل نمو بلغ **63%**

نسبة تحقيق طلبات المستثمرين بإصدار رخص تشغيل أول مرة

خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **93%**

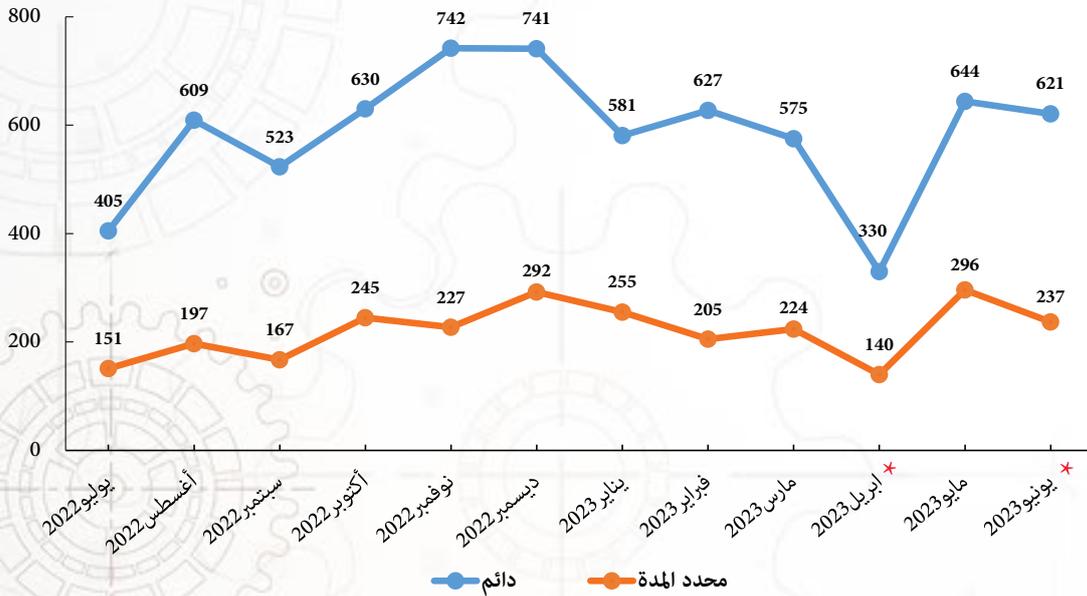
* أشهر مناسبات وأعياد

السجل الصناعي

إجمالي عدد خدمات السجل الصناعي (دائم - محدد المدة) خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	أنواع السجل	
3081	أول مرة	دائم
2696	تجديد	
1251	تعديل	
1529	أول مرة	محدد المدة
884	تجديد	
223	تعديل	
9664	الإجمالي	

تطور عدد خدمات السجل الصناعي (دائم - محدد المدة) خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



بلغ عدد خدمات السجل الصناعي خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **9664** سجل

مقارنة بالعام المالي السابق **7305** سجل.

بمعدل نمو بلغ **32%**

نسبة تحقيق طلبات المستثمرين بإصدار سجل صناعي أول مرة

خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **98.2%**

* أشهر مناسبات وأعياد

التصنيع المحلي

إدارة مراجعة المكون المحلي

التخفيضات الجمركية

حساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج وتطبيقاً للقانون رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٢٢ والذي ينظم الضوابط الخاصة بحساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج الذي يُحفظ بها المُصنَّع بأن تحصل الشركة على حوافز جمركية وتزداد هذه الحوافز كلما زادت نسبة التصنيع المحلي في المنتج.

الإفراج الجمركي المؤقت

دراسة طلبات الإفراج عن المكونات المستوردة للعملية التصنيعية والسماح بالإفراج المؤقت وذلك في حالة عدم إنهاء الدراسة المطلوبة لحساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج.

نسبة القيمة المضافة المحلية

حساب نسبة القيمة المضافة المحلية للشركات المُصدرة لإكسابها شهادة المنشأ المصري طبقاً للاتفاقيات الدولية المبرمة مع مصر.

إدارة تنمية المنتجات المحلية

احتياجات الجهات الحكومية

إفادة الجهات الحكومية بحجم احتياجاتهم من الإنتاج المحلي وإفادتهم بقائمة من الشركات المنتجة لتلك المنتجات.

المنافسات الحكومية

حساب نسب المكون الصناعي المصري في المنتج للتقدم للمنافسات الحكومية طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتفضيل المنتج المحلي.

دعم الصادرات

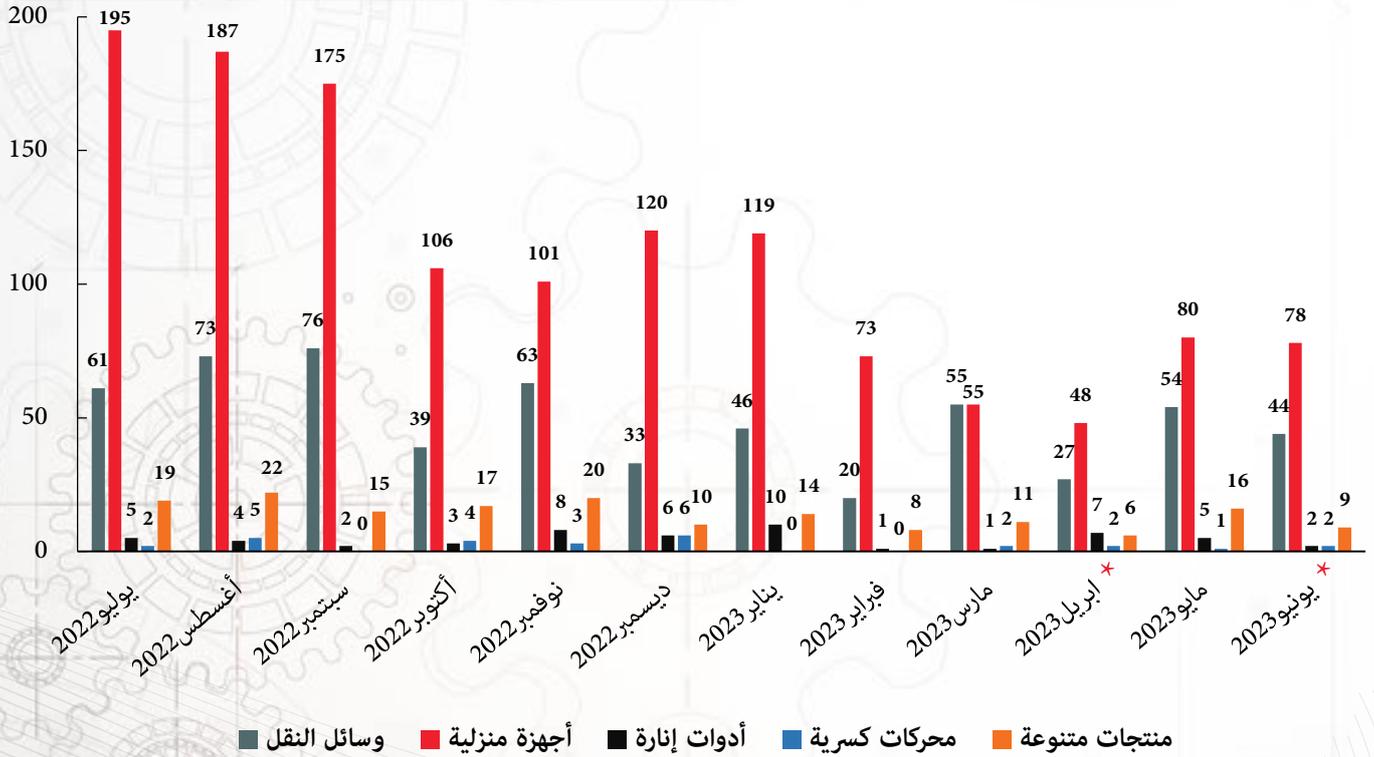
حساب نسبة القيمة المضافة المحلية للمنتجات التي يتم تصديرها للحصول على دعم الصادرات وذلك لجميع القطاعات الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك تختص الإدارة المركزية بعمل دراسات متخصصة لتعميق التصنيع المحلي وذلك من خلال تحديد المكونات التي يتم تصنيعها محلياً وربطها بالشركات المنتجة لتلك المنتجات. المشاركة في أعمال الأمانة الفنية للجنة الخاصة بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتج المحلي.

إجمالي الدراسات التي أجرتها الهيئة في مجال التخفيضات الجمركية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
591	وسائل النقل
1337	أجهزة منزلية
54	أدوات إنارة
27	محركات كسرية
167	منتجات متنوعة
2176	الإجمالي

تطور عدد الدراسات التي أجرتها الهيئة في مجال التخفيضات الجمركية خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023

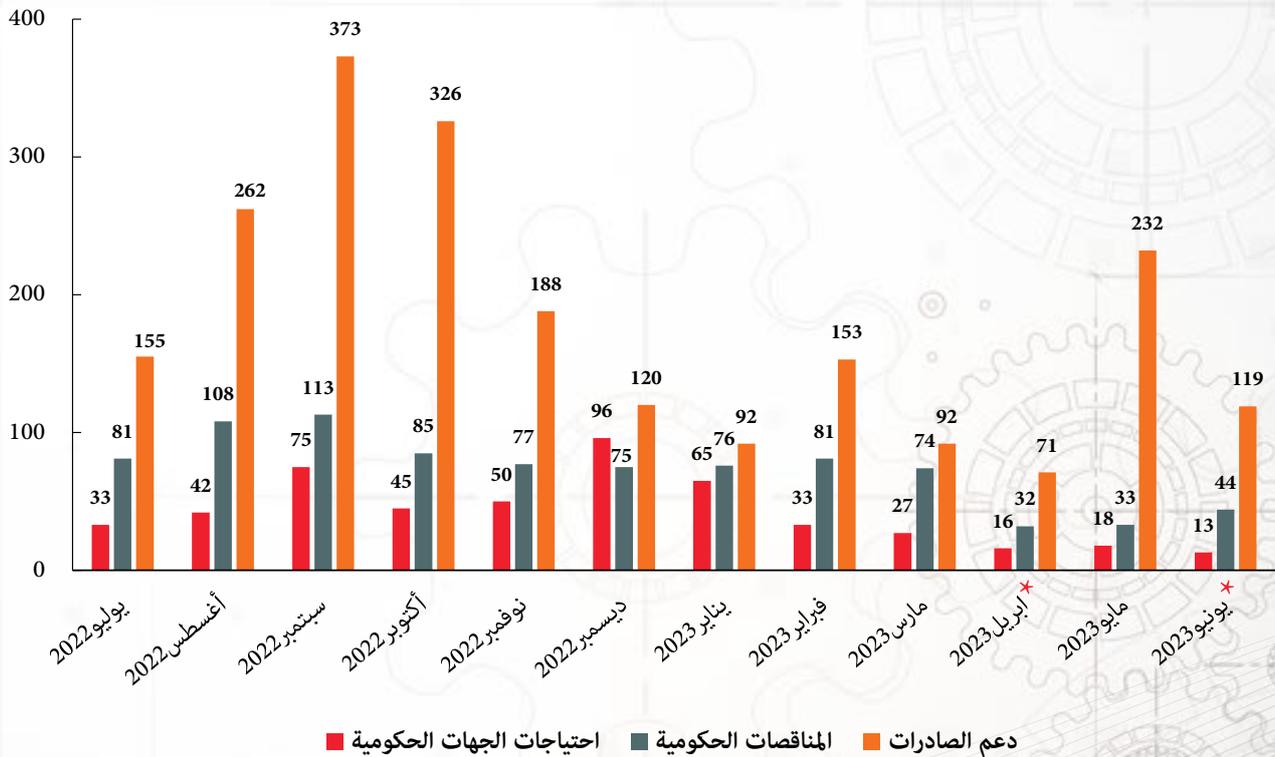


* أشهر مناسبات وأعياد

إجمالي الدراسات التي قامت بها الهيئة في مجال تنمية المنتجات المحلية
خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

البيان	الإجمالي
احتياجات الجهات الحكومية	513
المناقصات الحكومية	879
دعم الصادرات	2183
الإجمالي	3575

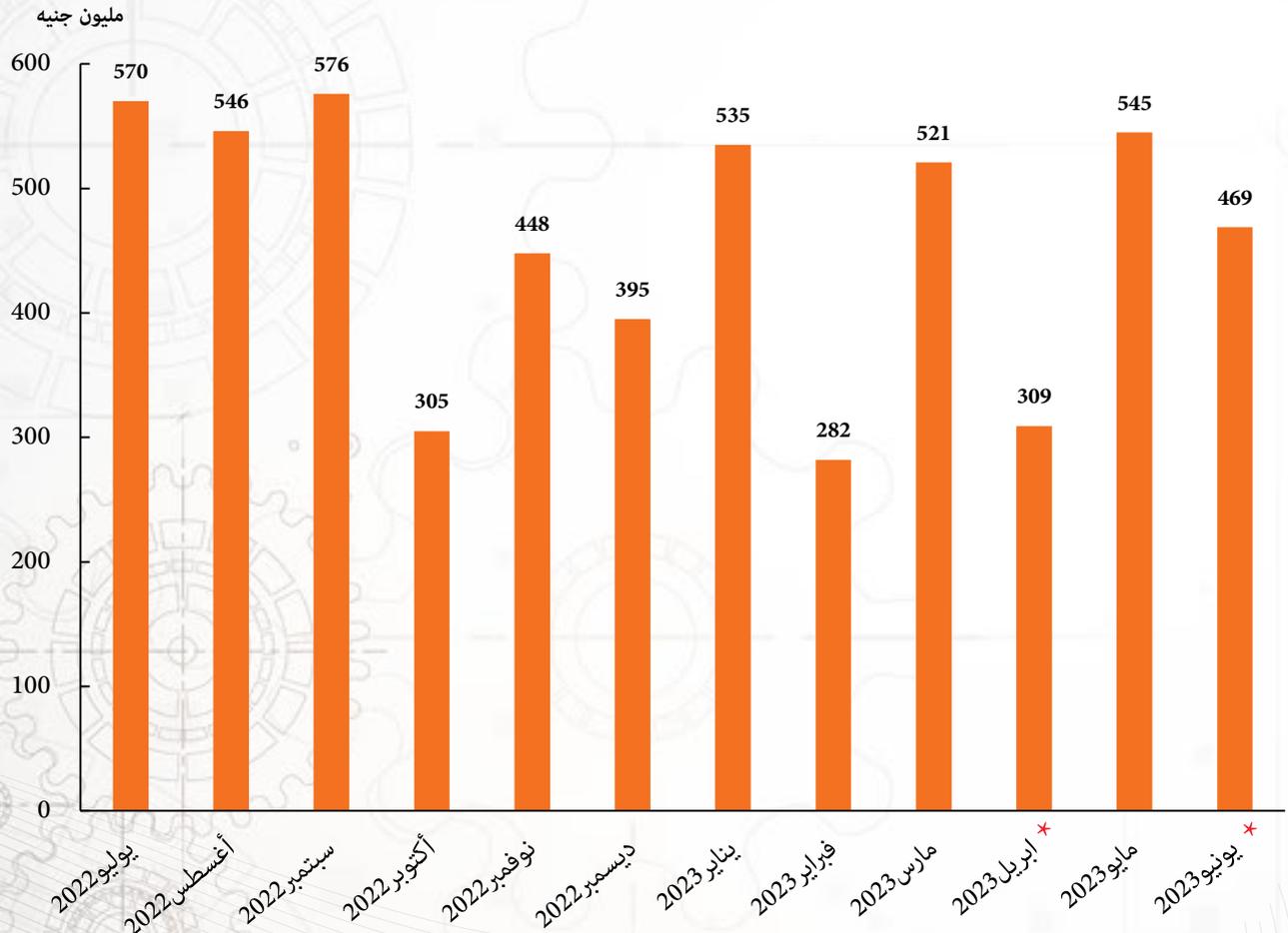
تطور عدد الدراسات التي قامت بها الهيئة في مجال تنمية المنتجات المحلية
خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



* أشهر مناسبات وأعياد

أدت مساهمة المكون المحلي إلى تقليل قيمة الواردات بقيمة ٥,٥ مليار جنيه مقارنة بالاستيراد الكامل للمنتجات تامة الصنع خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

تطور قيمة مساهمة المكون المحلي في تقليل قيمة الواردات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣



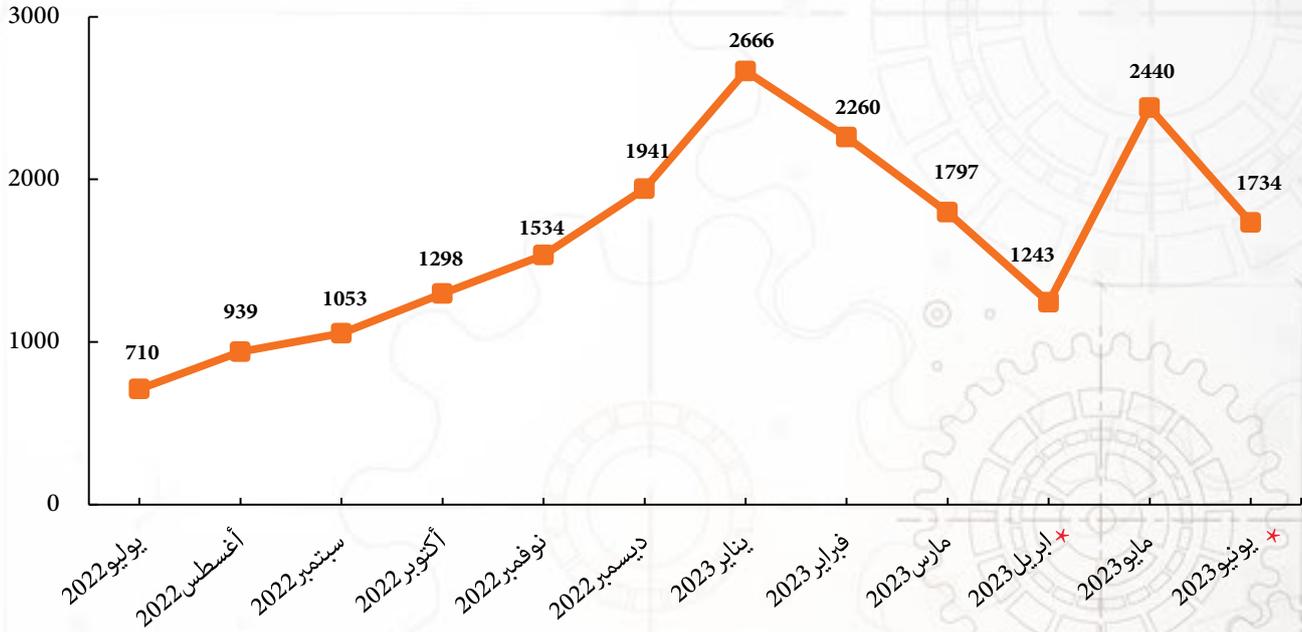
* أشهر مناسبات وأعياد

الشؤون الفنية

إجمالي المعاينات الفنية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
19615	عدد المعاينات الفنية

تطور عدد المعاينات الفنية خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



بلغ عدد المعاينات الفنية خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **19615** معاينة

مقارنة بالعام المالي السابق **7113** معاينة

بمعدل نمو بلغ **176%**

* أشهر مناسبات وأعياد

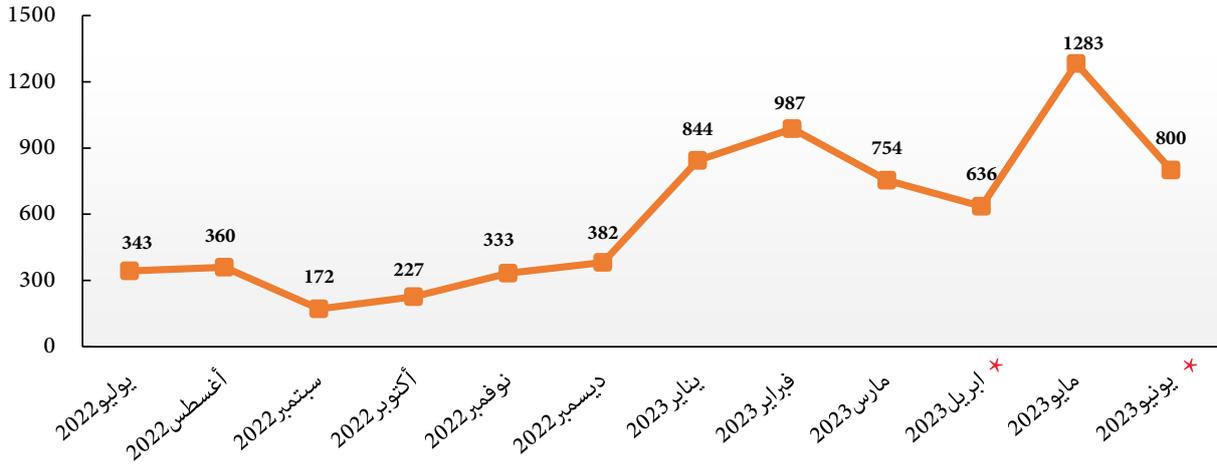
حماية البيئة

إصدار الموافقات البيئية للمشروعات قليلة المخاطر،
والبت في دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات
عالية المخاطر.
إصدار ترخيص تداول المواد الكيماوية الخطرة.
التفتيش والاصحاح البيئي (توفيق أوضاع) للمنشآت
الصناعية.
مراعاة البعد البيئي في تسكين الأنشطة الصناعية
بالوحدات والأراضي الصناعية.

إجمالي عدد الموافقات البيئية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
7121	عدد الموافقات البيئية

تطور عدد الموافقات البيئية خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



بلغ عدد الموافقات البيئية خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **7121** موافقة

مقارنة بالعام المالي السابق **2998** موافقة

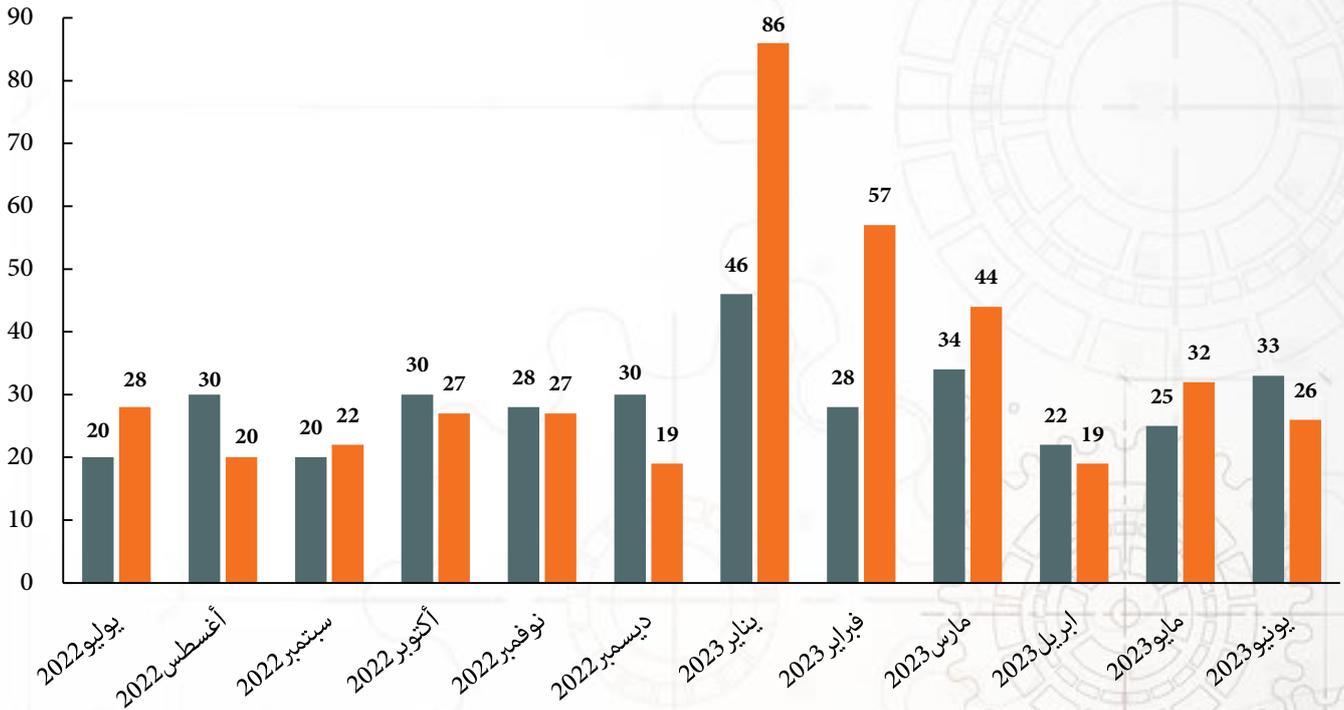
بمعدل نمو بلغ **138%**

* أشهر مناسبات وأعياد

إجمالي عدد خطابات الإفراج الجمركي وتحديد الاحتياجات السنوية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	البيان
346	خطابات الإفراج الجمركي
407	خطابات تحديد الاحتياجات السنوية
753	الإجمالي

تطور عدد خطابات الإفراج الجمركي وتحديد الاحتياجات السنوية خلال الفترة من يوليو 2022 حتى يونيو 2023



■ خطاب عدم الممانعة عن الإفراج الجمركي عن المواد الكيماوية الخطرة الواردة على قوائم وزارة الصناعة
 ■ خطاب تحديد الاحتياجات السنوية للمواد الكيماوية للشركات

بلغ عدد الخطابات خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **753** خطاب

مقارنة بالعام المالي السابق **478** خطاب

بمعدل نمو بلغ **58%**

معاينات وتفتيش خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	2023						السنة
	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	الشهر
275	45	58	32	63	49	28	المعاينات للمنشآت الصناعية لتحديد الأنشطة المجاورة وتحديثها
476	59	82	60	98	103	74	التفتيش على المنشآت الصناعية

تسكين الأنشطة الصناعية خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	2023						السنة
	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	الشهر
584	83	101	112	0	146	142	البت في طلبات تسكين الأنشطة الصناعية الخاصة بالمجمعات والمناطق الصناعية من الناحية البيئية

الحماية المدنية

في ضوء تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ وتيسيراً على السادة المستثمرين تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر وبالتنسيق مع باقي الجهات المعنية اصدار كافة الموافقات والتصاريح المطلوبة على أن يوقع المستثمر إقراراً بمسئوليته التامة عن تشغيل المصنع وفق الاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة في هذا الشأن.

الحماية المدنية خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٣

الإجمالي	2023						السنة
	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	الشهر
1168	205	267	167	221	151	157	معاينات الحماية المدنية لرخص الاخطار والمسبق
84	13	18	11	16	16	10	الموافقة على تقرير الاستشاري لأعمال الحريق لترخيص الأنشطة المسبق
492	136	125	45	53	65	68	مراجعة البرامج الزمنية لاستيفاء أعمال الحماية المدنية لترخيص الأنشطة المسبق

التحول الرقمي



التحول الرقمي

تستمر عمليات التحول الرقمي في جميع أعمال الهيئة لأتمتة كل الخدمات التي تقدمها للسادة المستثمرين، ويجري العمل حالياً على ميكنة خدمات تخصيص الأراضي بالتكامل مع الخريطة الاستثمارية.

كما يجري العمل على إطلاق المنصة الإلكترونية التابعة لوزارة التجارة والصناعة والتي سيتم من خلالها التقدم على بعض خدمات الهيئة، حيث صدر قرار السيد المهندس وزير التجارة والصناعة رقم (٦١٧) لسنة ٢٠٢٢ لتشكل لجنة تنفيذية لدعم مشروع تصميم وإدارة وتشغيل منصة الخدمات الصناعية الرقمية.

وتفعيلاً للقرار المنوه عنه قامت الهيئة بتشكيل مجموعة عمل لتفعيل المشروع بالتنسيق مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية **E-Finance** حيث تم الانتهاء من تحليل مسار خدمات المرحلة الأولى والتي تشمل (إصدار رخصة التشغيل بنظام الإخطار - المتابعة السنوية - التعديل الإداري لرخصة التشغيل - تخصيص الأرض - تغيير النشاط - الموافقات البيئية) على أن يتم استكمال باقي الخدمات تباعاً.

لوحة مؤشرات خدمات الهيئة (Dashboard)

- تم استحداث لوحة مؤشرات لمراقبة الطلبات الواردة للهيئة والخدمات المقدمة وزمن تنفيذها (تم الانتهاء من التنفيذ وفي مرحلة التشغيل التجريبي).
- تتيح لوحة المؤشرات Dashboard عرض المعلومات المعتمدة على البيانات باستخدام أساليب التمثيل المرئي للبيانات، بالإضافة لإحصائيات التتبع ومؤشرات الأداء الرئيسية للهيئة KPIs بصيغة سريعة وسهلة، متضمنة المعلومات الأكثر صلة والتي يمكن فهمها بلحمة.
- التحول من عرض تقرير ورقي الى التمثيل المرئي للبيانات Data visualization هدفه الأساسي مساعدة صناع القرار في متابعة تقدم الاعمال بصورة سهلة واتخاذ الاجراء اللازم وفي وقت أقصر.
- يتم تحديث البيانات على لوحة المؤشرات بشكل لحظي ويسهل متابعته على أجهزة المحمول والتابلت.



...طلبات السجلات الصناعية

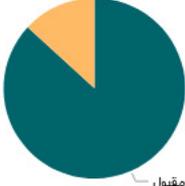
11200

طلبات خدمات السجل الصناعي

طلبات إصدار السجل الصناعي (أول مرة)

النسبة المئوية لخدمات السجل الصناعي

13.16% قيد التنفيذ



86.84% مقبول



6,712

عدد الطلبات الخاصة...

تاريخ الطلب



4,126

إجمالي عدد السجلات...

(طلبات لم يتم إصدار خدمة لها)

إجمالي عدد الطلبات غير المقبولة

333

إجمالي عدد الطلبات قيد التنفيذ

22



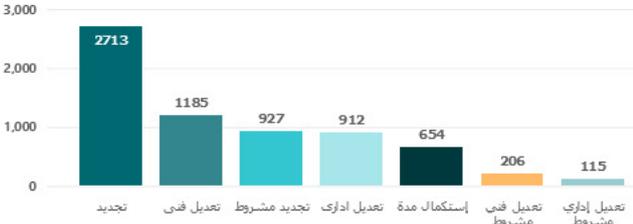
4,488

عدد طلبات السجل الصناعي (أول مرة)

تاريخ الطلب

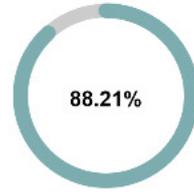


الطلبات الخاصة بخدمات السجل الصناعي الصادر

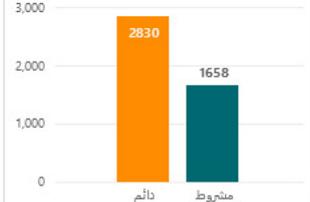


تاريخ الطلب من 03/07/2022 وحتى 18/07/2023

النسبة المئوية لإصدار السجلات إلى الطلبات المقدمة



عدد طلبات إصدار السجل الصناعي (أول مرة) بنوعيتها



تاريخ الطلب من 03/07/2022 وحتى 17/07/2023

إحصائيات خدمة العملاء

جاري المتابعة

3

عدد الطلبات التي تم الرد عليها

13,593

عدد الطلبات الواردة

13,596

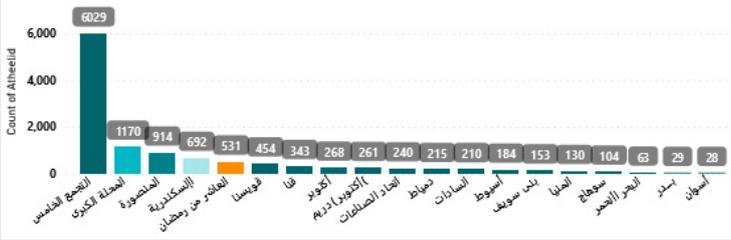
تاريخ الطلبات



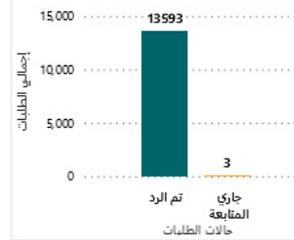
عدد مكالمات الشركة الصادرة والواردة

44,502

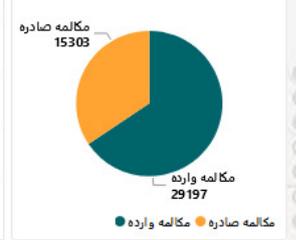
إجمالي الطلبات الخاصة بالفروع



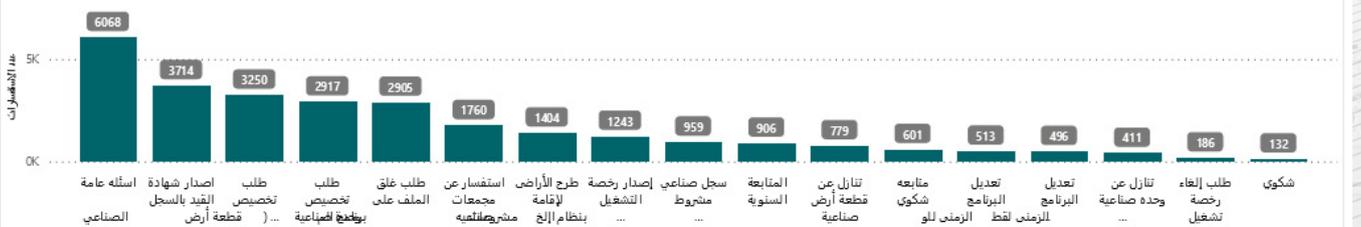
حالات الطلبات



أنواع المكالمات



أنواع الاستفسارات



الأرشفة الإلكترونية

الأرشفة الإلكترونية خلال الفترة من ٢٠٢١/٢/٢٢ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠

قامت الهيئة مؤخراً بإدخال نظام الأرشفة الإلكترونية نتيجة اتجاه الدولة لتطبيق تحويل أنظمة العمل من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني لتسهيل استدعاء المعلومات والمستندات المطلوبة والمحافظة عليها من التلف والضياع، حيث تم تحويل ٢٠ مليون وثيقة من ورقي إلى رقمي حتى الآن.

الإجمالي العام من 2021/2/22 وحتى 2023/6/30	الإجمالي من 2022/7/1 وحتى 2023/6/30	الإجمالي من 2021/2/22 وحتى 2022/6/30	البيان
432	123	309	عدد الملفات (بالألف)
20	7	13	عدد الوثائق بداخل الملفات (بالمليون)

الاتفاقيات الدولية



الاتفاقيات الدولية

تختص إدارة الاتفاقيات الدولية بما يلي:

- تعزيز التعاون في مجال التنمية الصناعية وجذب الاستثمار بين مصر والدول الأخرى بالتنسيق مع الجهات والوزارات المختصة من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في ورش العمل والندوات والمؤتمرات.
- تنظيم ومتابعة أنشطة التعاون الفني المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية وفقاً للخطط والبرامج الموضوعية، واتخاذ إجراءات تنفيذها في مجال نقل الخبرات والاستشارات، والتأهيل والتدريب.
- دراسة وتحليل التقارير والإحصائيات، والدراسات والبحوث، ونظم وبرامج المعلومات، وتحديد سبل الاستفادة منها.
- متابعة برامج وأنشطة المنظمات الدولية والإقليمية والدولية وما يصدر عنها من قرارات وتوصيات، وإعداد خطط العمل للاستفادة من هذه البرامج.
- متابعة أعمال اللجان المشتركة والمؤسسات والاتحادات الدولية الخاصة بمجال التنمية الصناعية المستدامة.

أهم الدول التي تم التعاون معها:

	اليونان		الإمارات		بلغاريا		بريطانيا		إندونيسيا
	إيطاليا		أذربيجان		جيبوتي		المجر		فلسطين
	بيلاروسيا		البحرين		الجزائر		ألمانيا		اليابان
	أرمينيا		المغرب		السعودية		العراق		تونس
	كرواتيا		طاجكستان		نيجيريا		بنجلاديش		الأردن
	عمان		صربيا		تركيا		جنوب إفريقيا		البرازيل
	فيتنام - تايلاند		الصين		جامبيا		روسيا		نيوزيلندا

أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي تم التعاون معها:

	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)		السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)
	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي		الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا)
	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية		مفوضية الاتحاد الأفريقي

الترويج للاستثمار

أهم الشركات التي تم التعامل معها من خلال التمثيل التجاري بشأن الترويج للاستثمار

شركة إفكو الإماراتية	EMDEP Group الأسبانية
شركة NGV powertrain الإيطالية	شركة Akinal التركية
شركة huayi الصينية لتصنيع الكمبرسور	شركة KISAN التركية
Group Lubricants Rida الإماراتية	الشركة الكندية Carritec
شركة أرسيلوميتال الإسبانية	شركة Milat التركية
شركة CETC الصينية	الشركة الغربية العالمية
شركة مصنع كابلات البحر المتوسط اللبنانية	شركة IKARUS المجرية
شركة تاج الصحة السعودية	شركة AlcoMet البلغارية
الشركة الصينية RAJ PRAGOVI	الشركة الهندية JSW Energy
Mac World Industries الماليزية	شركة Belchem الألمانية
Oriental chemical industries الكورية	الشركة التركية Vestel
الشركة الصينية Sinoma Wind Power blades	شركة shenzhou الصينية
الشركة الماليزية Sime Darby	شركة HUAWEI الصينية

الترويج للاستثمار

أهم الشركات التي تم التعامل معها من خلال التمثيل التجاري بشأن الترويج للاستثمار

شركة Khemka Global Infrastructure الهندية	شركة " مجموعة الخبراء الدوليين للتنمية والتصنيع "
شركة Bon Food Industries الماليزية	شركة SE power limeted الهندية
شركة Great Wall Motors الصينية	شركة العقاد للسجاد الأردنية
شركة Sin CARS البلغارية	شركة Haskan التركية
شركة DEV BHUMI COLD CHAIN.PVT الهندية	شركة CPEL الهندية
شركة ISKEFE Holding التركية	الشركة البلغارية لإنتاج المنسوجات
شركة JIANGSUE ASDET UNDERWEAR الصينية	الشركة الأردنية لإطارات السيارات
شركة مجموعة المملكة القابضة المحدودة للأعمال الصينية	الشركة السعودية بيورميكس
شركة Hilton Metal الهندية	شركة Asef Wet Mindel التركية
Hebei Xinjingyi Machine manufacturing الصينية	شركة الجدع الأردنية
شركة Medicor المجرية	مجموعة العملاق للمنظفات الأردنية
شركة Mautres الألمانية	شركة RIOMA الاسبانية

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

يعتبر مشروع مدينة الجلود بالروبيكي من المشروعات القومية التي سوف تعود على الدولة والمجتمع بفوائد عدة حيث تتضمن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة التطوير والارتقاء بقطاع صناعة دباغة الجلود بمصر من خلال إنشاء مدينة صناعية متخصصة بمنطقة الروبيكي للنهوض بالقطاع وتطويره لزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وبما يحقق المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة الصادرات وإتاحة المزيد من فرص العمل حيث تهدف إلى:

- إنشاء أول مدينة صناعية متخصصة في دباغة الجلود بمنظومة كاملة للخدمات.
- نقل وإعادة توظيف مدابغ مصر القديمة بالمدينة الجديدة بالروبيكي للمساهمة في إزالة أحد مصادر التلوث بالقاهرة والحفاظ على منطقة سور مجرى العيون كمناطق أثرية.

المرحلة	عدد الوحدات	نسبة التنفيذ حتى 2023/6/30
الأولى	216 وحدة	100%
الثانية	28 هنجر بنشاط غراء مقسمة إلى وحدات داخلية بالإضافة إلى 17 هنجر بنشاط دباغة مقسمة إلى وحدات داخلية	45%
الثالثة	100 هنجر - 68 ورشة - مبنى مخازن - مباني خدمية	95%
رفع كفاءة المرحلة الأولى لمحطات الصرف		95%

تستمر عمليات توسعات المرحلة الأولى لمحطات الصرف بالإضافة إلى إنشاء المرحلة الثانية لمحطات الصرف

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر

- أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ بالتعاون مع البنك الدولي برنامج شامل للتنمية الاقتصادية للمناطق الأكثر فقراً بهدف خلق بيئة مواتية لتحسين تقديم الخدمات وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، وتمثلت أهداف البرنامج الحكومي في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة للحد من الفقر في المحافظات المستهدفة وهما محافظتي سوهاج وقنا بصعيد مصر.
- ويعمل برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر على تطوير شبكات البنية التحتية بالمناطق الصناعية بمحافظة قنا وسوهاج بالإضافة إلى مد شبكات الغاز الطبيعي بالمناطق الصناعية الأربعة، وقد قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتعاون مع كبرى المكاتب الاستشارية الهندسية لتصميم شبكات البنية التحتية والطرق وفقاً للمعايير الدولية.
- وفي ديسمبر ٢٠٢٠ بدأت الهيئة في تنفيذ شبكات البنية التحتية تحت إشراف استشاري التصميم، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من أعمال تطوير شبكات البنية التحتية في عام ٢٠٢٤ بما في ذلك أعمال الطرق وتنسيق الموقع العام.

المحافظة	المنطقة	وصف الأعمال	نسبة التنفيذ حتى 2023/6/30
سوهاج	غرب جرجا	مشروع تنفيذ أعمال البنية التحتية شبكات (مياه - صرف - كهرباء - اتصالات - غاز طبيعي)	%66.1
	غرب طهطا		%56.2
قنا	قفط		%91
	هو		%81

تم صرف 3.5 مليار جنيه ضمن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من إجمالي مبلغ 6 مليار جنيه المخصصة لتنفيذ أعمال ترفيق في المناطق الصناعية بمحافظة قنا وسوهاج

ترفيق المناطق الصناعية

قامت الهيئة بتقديم الدعم والإشراف الفني على أعمال ترفيق ورفع كفاءة البنية التحتية للمناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة

المناطق الصناعية	البيان
<ul style="list-style-type: none">• عرب العوامر وبنى غالب ودشروط بمحافظة أسيوط• إنشاء محطة معالجة منطقة الشروق الصناعية بالقليوبية• محطة معالجة كوم أبو راضي• إنشاء محطة المعالجة بمنطقة حوش عيسى• تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة بالمنيا• تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بجمصة الدقهلية• تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق محافظة الإسماعيلية• تنفيذ أعمال شبكة كهرباء بالبغدادى بالأقصر	855 مليون جنيه إجمالي أعمال الترفيق بالمحافظات

1.5 مليار جنيه لتنفيذ عدد 117 هنجر لدباغة وتصنيع الجلود بمدينة الجلود بالروبيكي

خدمة العملاء

تم تطوير منظومة العمل وتحسين الأداء من خلال التعامل مع العملاء بكافة سبل التواصل المباشرة والغير مباشرة، لضمان التيسير عليهم في الحصول على المعلومات المطلوبة أو الرد على الشكاوى الواردة بمختلف أنواعها بأبسط الطرق وأيسرها.

بيان بتطور الأعمال في مجال خدمة المستثمرين:

البيان	من 1/7/2021 حتى 30/6/2022	من 1/7/2022 حتى 30/6/2023	نسبة النمو
عدد المترددين على الهيئة لطلب خدمة	54312	88398	↑ %63
عدد المترددين على خدمة العملاء	9608	12305	↑ %28
شكاوى محالة إلى خدمة العملاء	463	295	↓ %36-
إجمالي المكالمات كول سنتر	21302	48070	↑ %126
إجمالي الشكاوى	6121	1112	↓ %82-

يتم جمع وتحليل البيانات بصورة دورية لعدد الطلبات وتصنيفها لمتابعة تنفيذها مع الإدارة المعنية.

نسبة الرد على استفسارات المستثمرين

100% خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

تشمل طرق التواصل ما يلي:



وسائل التواصل الاجتماعي

الخط الساخن للهيئة ١٩٧٨٠

رابط لحجز موعد للتقديم على الخدمات بالمقر الرئيسي
وفرع التجمع الخامس.



زيارة صفحة تيسيرات وقرارات على الموقع الإلكتروني
للهيئة





لزيارة موقع الهيئة
باستخدام ال QR CODE

info@ida.gov.eg



www.ida.gov.eg



/IDA.Egypt



٤٢ محور السلام - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - القاهرة

+٢٠٢ ٢٥٣٧٠٣٦٠

+٢٠٢ ٢٥٣٧٠٣٣٧

١٩٧٨٠

